

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 22 سبتمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5827)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - ازدواجية الخطاب الإيراني

الإمارات اليوم

03 - مشاركة فاعلة للناخبين في الخارج

تقارير وتحليلات

04 - تغير الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.. دلالات ومؤشرات

05 - «ذا دبلوماسيات»: أبعاد عميقة لاستراتيجية التقارب الصيني مع أمريكا اللاتينية

06 - ذا نيشن: بيرني ساندرز يعطي الجمهوريين درساً في الاشتراكية الديمقراطية

شؤون اقتصادية

07 - ستاندرد آند بورز: اقتصادات دول الخليج العربية قوية مالياً

من إصدارات المركز

08 - لا لعودة أمريكا إلى الوطن.. وجهة نظر معارضة للانكفاء



ازدواجية الخطاب الإيراني

من يتابع السلوك الإيراني منذ توقيع الاتفاق النووي مع مجموعة (1+5) في شهر يوليو الماضي، سيتأكد له بجلاء مدى ازدواجية الخطاب الذي تتبناه طهران إزاء دول المنطقة، ما بين محاولة إظهار الانفتاح وفتح صفحة جديدة معها، وما بين ممارسات تدخلية تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في بعضها. إيران التي أعلنت أنها ستبدأ صفحة جديدة في علاقاتها مع دول المنطقة، وقام وزير خارجيتها بزيارات إلى كل من الكويت وقطر والعراق في شهر يوليو الماضي، وصرح خلالها بأن هناك إرادة مشتركة للتعاون وتعزيز العلاقات، ما لبثت أن أثارت في الشهر التالي لهذه الزيارة توتراً بشأن حقل الدرة النفطي مع الكويت، حينما أعلنت طرح مشروعين لتطوير امتداد حقل الدرة أمام الشركات الأجنبية، متجاهلة الرفض الكويتي القاطع لأي مشاريع تطوير في الحقل قبل ترسيم الحدود في المياه الإقليمية بينهما.

كما بدت هذه الازدواجية أيضاً في التصريحات التي أطلقها مؤخراً مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان التي دعا فيها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إرسال الغذاء والدواء إلى اليمن بدلاً من السلاح، في وقت تؤكد فيه الشواهد والمعطيات أن إيران هي من تقف وراء تفاقم الأزمة اليمنية، حينما اعتبر العديد من مسؤوليها سقوط العاصمة اليمنية صنعاء في أيدي الحوثيين في شهر سبتمبر من العام الماضي بأنه «امتداد للثورة الإسلامية الإيرانية»، وواصلت منذ ذلك الوقت الدفاع عن الحوثيين وتقديم أوجه الدعم المختلفة لهم، برغم أنها تدرك أنهم انقلبوا على الشرعية السياسية والدستورية في اليمن. كما لا يخفى على أحد التدخلات الإيرانية الأخيرة في العديد من دول المنطقة، بل ومواصلتها تقديم الدعم العسكري لحلفائها، كما أظهرته تصريحات وزير خارجيتها محمد جواد ظريف في شهر أغسطس الماضي والتي أعلن فيها أن بلاده ستستمر في تعزيز قدراتها الدفاعية وتقديم الدعم التسليحي لحلفائها، ثم تأتي إيران لتوزع الاتهامات على دول المنطقة بأنها تقف وراء إشعال الأزمات، في محاولة منها للبي الحقائق، بينما يواصل إعلامها بث سمومه التي تستهدف إثارة البلبلة وزعزعة الاستقرار في دول المنطقة.

الازدواجية الإيرانية تبدو أيضاً في طريقة تعامل إيران مع قضايا المنطقة المختلفة، ترفع شعارات التعاون والحوار لحل القضايا الخلافية، وتتعامل على الأرض بمنطق «فرض الأمر الواقع»، متجاهلة مبادئ حسن الجوار التي تقرها الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بل إنها لا تجد غضاظة في التدخل في الشؤون الداخلية للعديد من دول المنطقة، بدعوى حماية من تسميهم «أقليات مظلومة» في هذه الدول، وتتعهد بدعمهم، لكنها على الجانب الآخر ترفض أي دفاع عن حقوق الأقليات فيها، وتصر على أنه تدخل في شؤونها، وتصفه بالمؤامرة.

السلوك الإيراني المتناقض في الآونة الأخيرة يكشف عن عدد من الأمور المهمة، أولها محاولة طهران استثمار الاتفاق النووي الأخير في تعزيز نفوذها الإقليمي، وفرض أمر واقع على دول المنطقة في هذا الشأن، حتى لو كان هذا على حساب مصالح هذه الدول. ثانيها توظيف أزمات المنطقة المختلفة لتحقيق مصالحها، أو ما يمكن تسميته «الإدارة بالأزمات»، حيث تحرص إيران على الاحتفاظ ببعض الأوراق، كأدوات للمناورة والضغط، ولتأكيد أهميتها باعتبارها لاعباً أساسياً في حل أزمات المنطقة. ثالثها أن إيران تسعى إلى فرض تصوراتها الخاصة بقضايا وأزمات المنطقة على دولها، بل وتنكر على هذه الدول حقها في المبادرة والتحرك لحل الأزمات بما يراعي مصالح جميع الأطراف.

إذا أرادت إيران فعلاً فتح صفحة جديدة مع دول المنطقة، فإن عليها أن تتخلى عن سلوكها المتناقض، وأن تتوقف عن النشاطات التي ترزعع الأمن والاستقرار في المنطقة، والأهم أن تلتزم بمبادئ حسن الجوار، والتعاون البناء، بما يعزز أجواء الأمن والسلام والاستقرار.

مشاركة فاعلة للناخبين في الخارج

جاء انطلاق العملية الانتخابية في الخارج ضمن انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2015، يومي 20 و 21 سبتمبر الجاري، وسط مستويات مبهرة من التجهيزات والإجراءات التي تتوافق وأجود المعايير العالمية بما يليق بهذا الحدث الوطني ويضمن الالتزام بأعلى درجات الشفافية والنزاهة، مبشراً بأن انتخابات «الوطني الاتحادي» التي ستشهدها الدولة في الثالث من أكتوبر المقبل، ستكون بمثابة يوم وطني بامتياز وعرس انتخابي إماراتي سيبهل العالم بإتقان كل تفاصيله والتفاف الإماراتيين قيادة وشعباً حول تبني تجربة متفردة في المشاركة على مستوى المنطقة العربية، بل والعالم أجمع.

أدى أعضاء الهيئات الانتخابية في الخارج، من الدارسين وممن هم في مهام رسمية والعاملين في سفارات الدولة إضافة إلى الذين هم في زيارات لدول العالم وغيرها بأصواتهم في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في 94 مركزاً انتخابياً بمقار البعثات الدبلوماسية للدولة، في أجواء تميزت بالتنسيق العالي بين اللجنة الوطنية للانتخابات ووزارة الخارجية لتجهيز مقار البعثات الدبلوماسية للدولة، ما أفرز سلسلة في العملية الانتخابية في الخارج لاقت ثناء كل من لبوا نداء هذه المناسبة الوطنية من أعضاء الهيئات الانتخابية في الخارج والذين لم يغفلوا تقديم بالغ شكرهم وتقديرهم للقيادة الرشيدة للدولة، ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله- على منحهم الفرصة للمشاركة في هذه الانتخابات، بما يخدم الوطن ويعزز مضيته بخطوات ثابتة وراسخة نحو مزيد من التقدم والإنجازات القياسية وعلى كل الصعد.

وقد أجمع المتابعون على أن أبرز ما كان لافتاً للنظر في سير العملية الانتخابية في الخارج، هو الإقبال الملحوظ من جانب الناخبين وإتقان التنظيم القائم على التخطيط الدقيق والكفاءة العالية وفق معايير تحاكي أنجح التجارب الانتخابية في العالم، كالحرص على تزويد جميع المراكز الانتخابية حول العالم من دون استثناء بلجان ومسؤولين للتوعية بمسار العملية الانتخابية وشرح خطواتها بما يجعلها أكثر سرعة وسلاسة، إضافة إلى لجان لمراقبة التصويت وضمان نزاهته.

ويستبشر القارئون على انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي ستنتقل داخل الدولة الشهر المقبل بأن النجاح المبهل الذي شهدته العملية الانتخابية في الخارج سيتكرر بلا شك في الداخل في ظل الاهتمام البالغ الذي توليه قيادتنا الرشيدة لهذا الاستحقاق الوطني والتجاوب المذهل من قبل شرائح المجتمع كافة تجسيدا لرؤية القيادة الحكيمة بتحويل هذه الانتخابات إلى إنجاز إماراتي يعزز نهج التمكين والمشاركة السياسية للمواطنين.

لقد ظل المجلس الوطني الاتحادي منذ انعقاد أولى جلساته في 12 فبراير من عام 1972 إحدى المؤسسات الدستورية التي جسدت أهم مبادئ الفكر السياسي للمغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وحرصه على ضمان المشاركة السياسية للمواطنين وإسهامهم في العمل الوطني وتحمل مسؤولياته. وفي عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، شهد المجلس نقلة نوعية ترجمة لبرنامج التمكين الذي أطلقه سموه عام 2005، وما تضمنه من تنظيم انتخابات لنصف أعضاء المجلس عامي 2006 و 2011، ومشاركة المرأة ناخبة ومرشحة، وتوسيع القاعدة الانتخابية لتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرار، في إطار زيادة أعداد الهيئات الانتخابية إلى ما يقارب 224 ألف ناخب في انتخابات هذا العام لتعطي البرهان الأمثل على أن الدولة تمضي قدماً في عملية التمكين، وهذا ما أكده سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، لدى إدلائه بصوته في انتخابات المجلس الوطني أمس في مقر بعثة الدولة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، لدى قوله «إن انتخابات المجلس الوطني الاتحادي خطوة من خطوات التمكين التي وعد بها صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله».

تغير الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.. دلالات ومؤشرات

التغير اللافت للنظر في موقف واشنطن إزاء الأزمة السورية الآخذة بالتفاقم منذ اندلاعها قبل نحو خمس سنوات، والذي عكسته تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، مؤخراً، بأن رحيل الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة ضمن التسوية السياسية على الفور «ليس ضرورياً»، أثار تساؤلات المراقبين إزاء دلالات هذا التغير، وانعكاساته على مسار جهود حل الأزمة السورية.



التصريحات المفاجئة التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، أثناء لقائه نظيره البريطاني فيليب هاموند في لندن السبت الماضي بأن بشار الأسد يجب أن يرحل، لكن ليس بالضرورة من اليوم الأول للتسوية السياسية للأزمة السورية، وتأكيداً بأن واشنطن مستعدة، في سبيل إيجاد حل لتلك الأزمة أن تتفاوض مع الأسد، طالباً مساعدة روسيا وإيران في جلب الأسد إلى طاولة التفاوض، هو بحسب المراقبين، تحوّل أمريكي كبير تجاه الأزمة السورية، ولاسيما أن كيري رحب كذلك بتركيز روسيا لجهودها ضد تنظيم «داعش» في سوريا، في انعطافة أخرى لموقف واشنطن «القلق» من التصعيد العسكري الروسي في سوريا. ويرى مراقبون أن التحول الطارئ في الموقف الأمريكي قائم على جملة من الدلالات والمؤشرات المهمة، ولعل أبرزها:

الرحيل المحتمل للرئيس الأسد، مؤشراً إلى أن واشنطن قد تواصل تقديم التنازلات في هذا الصدد وصولاً إلى قبولها ببقاء الأسد في السلطة لفترة ليست بقصيرة.

- إن توسع روسيا عسكرياً في سوريا بدأ بجني أولى ثماره لمصلحة موسكو حيث يقرأ مراقبون تصريحات كيري بأنها انعكاس لإقرار البيت الأبيض بأن موسكو ماضية نحو تصعيد عسكري لا يريده حالياً في سوريا وبأن موسكو قلبت الموازين في سوريا بطريقة لا يمكن عكسها في القادم القريب، ويضيف المراقبون أن ذلك جعل واشنطن تبدو عاجزة أمام تصعيد موسكو ومذعنة للرؤية الروسية تجاه حل الأزمة السورية، وأن موسكو بـ«حسمها» العسكري ضد «داعش» ولمصلحة نظام الأسد، نجحت في إرغام واشنطن على تغيير موقفها من أولويات الحل للأزمة السورية.
- تقدّم روسيا خطوة نحو تحقيق هدفها بتغيير قواعد اللعبة في سوريا وإنشاء تحالف دولي جديد عسكري يقضي على «داعش» يضم إلى جانبها حليفها البارزين طهران ونظام الأسد، وعلى الجهة المقابلة واشنطن وحلفاؤها، ويستدل المراقبون على ذلك بدعوة كيري الأسد إلى طاولة التفاوض وتخليها إلى جانب أطراف غربية أخرى عن رحيل بشار الأسد كشرط مسبق لحل سياسي. ويرى مراقبون أن موسكو نجحت في إقناع هؤلاء برؤيتها بأن القضاء على «داعش» يتطلب بقاء الأسد في المرحلة الراهنة خشية انتشار الفوضى في حال سقوط مؤسسات الدولة السورية.

• أن الموقف الأمريكي الجديد مؤشر إلى مُضي البيت الأبيض في تراجع وتنازله عن مواقفه السابقة تجاه العمليات العسكرية في سوريا، وهو التراجع الذي بلغ أوجه عندما استجابت واشنطن لدعوة موسكو لبدء حوار عسكري روسي-أمريكي حول النزاع في سوريا، وهو الحوار الذي انطلق بالفعل يوم الجمعة الماضي باتصال هاتفية جمع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، ونظيره الأمريكي أشتون كارتير، بعد سنة ونصف السنة من جمود العلاقات العسكرية بين البلدين بسبب أزمة أوكرانيا.

• تواصل فشل استراتيجية الرئيس الأمريكي باراك أوباما في سوريا وتردده في تبني موقف حاسم بشأن الحرب الدائرة هناك، شجّع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على اغتنام الفرصة لملء الفراغ الأمريكي وإنقاذ حليفه الأسد من خلال بوابة التدرج بمحاربة «داعش»، وسط إدراكه أنه لو اضطر للتخلي عن الأسد بعد حين ضمن شروط حل سياسي فإنه بتعزيز وجوده في سوريا سيضمن موطأ قدم في سوريا ما بعد الأسد وبذلك سيضمن عدم تكرار سيناريو تهميشه في ليبيا.

• قد تعدّ مرونة الموقف الأمريكي حد التراجعي حيال توقيت



«ذا دبلوماسيات»:

أبعاد عميقة لاستراتيجية التقارب الصيني مع أمريكا اللاتينية

أوضح الباحثان برونو جومز جيومريس و دياغو آيفيز في تقرير مشترك لهما في مجلة «ذا دبلوماسيات» أن جولة رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ في أمريكا اللاتينية والتي شملت البرازيل وبيرو وكولومبيا وتشيلي، في مايو الماضي، كانت تهدف إلى تعزيز التعاون بين الصين و«تجمع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي»، الذي أعلنه في يناير الماضي، إذ تهدف الصين إلى زيادة التجارة الثنائية مع دول التجمع إلى 500 مليار دولار حتى عام 2025، وكذلك زيادة تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة إلى المنطقة إلى 250 مليار دولار، وهما هدفان مرتبطان ويمكن تحقيقهما، في حال سمح لها بالاستثمار في البنية التحتية في أمريكا اللاتينية.



ويقول الكاتبان إن بعض هذه المقترحات ربما لن تتحقق، لكن الاستراتيجية التي تقف وراءها تكشف عن نوايا الصين، التي تسعى إلى تعميق علاقاتها مع أمريكا اللاتينية ومن الضروري توجيه استثماراتها نحو نقل السلع إلى المناطق الساحلية، وربط الموانئ بمناجم المعادن في المناطق النائية، وتحديث نموذج التعاون، لكن الأمر متروك لدول أمريكا الجنوبية نفسها كي تستخدم عائدات الصادرات والاستثمارات الصينية بصورة فاعلة لتجنب الضعف الذي ضرب صناعاتها مؤخراً. لكن الكاتبين توقعوا أن يكون هناك إضعاف لهذه الصناعات من جراء ذلك الاتفاق، بجانب آثار بيئية واجتماعية سلبية أخرى، ومن ثم يتعين على دول أمريكا الجنوبية تطوير الاستراتيجيات ووضع القوانين للتمكن من استخدام أكبر قدر من الموارد القادمة من بكين في الدفاع عن مصالحها.

واختتم الكاتبان مقالهما بالقول إن الاستثمارات في البنية التحتية لن تحدث الاقتصادات المحلية أو تضمن تكاملاً إقليمياً من تلقاء نفسها، لكنها يمكن أن تكون مفيدة جداً في حال تبني سياسات تنمية طويلة الأجل، واستخدام الاستثمارات كورقة ضغط في التفاوض مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، أو الصين نفسها.

يقول الكاتبان إن الصين استخدمت الاستراتيجية نفسها لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بلدان في أوروبا وآسيا وإفريقيا من خلال إنشاء السكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات، وقد تمكنت بذلك من تأمين المواد الخام الرخيصة التي ساعدتها على بيع مصنوعات في جميع أنحاء العالم بتكلفة أقل وبسهولة، والاستثمارات التي وعد بها تشيانغ أثناء جولته اللاتينية تنسق إلى حد كبير مع هذه الاستراتيجية. فهناك مشروع السكك الحديدية بقيمة 10 مليار دولار بين البرازيل وبيرو الذي سيربط موانئ المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والذي سيسهل تصدير فول الصويا، واللحوم، والمواد الخام من المناطق النائية في البرازيل وبسعر أرخص. وفي كولومبيا وعدت الصين بتحديث ثاني أهم موانئ البلاد، وتعهدت بشق طريق سريع بطول 600 كيلو متر يربط وسط كولومبيا مع فنزويلا. ومن المفترض أن تمر الطريق بمنطقة أورينوكيا الغنية بالموارد الزراعية والنفط والمعادن.

وخلال زيارته لتشيلي، وقع تشيانغ اتفاقيات مالية تدمج اقتصاد الصين مالياً مع اقتصاد أمريكا اللاتينية، فأعلن ترتيباً لتبادل العملة بقيمة 22 مليار يوان (نحو 3.5 مليار دولار)، جنباً إلى جنب مع إنشاء بنك صيني في شيلي، هو الأول من نوعه في القارة، وتهدف المبادرتان إلى الحد من استخدام الدولار في التجارة الثنائية، وتقييد النفوذ الأمريكي عليها. ورجح الكاتبان حدوث تحول كبير في الديناميات الإقليمية من جراء التقارب الصيني اللاتيني، فهناك رغبة صينية واضحة لإعادة توجيه الإنتاج في أمريكا الجنوبية نحو المحيط الهادئ ومن ثم إفادة الدول الواقعة في المناطق الساحلية، وقد زار تشيانغ الدول الثلاث التي تملك هذه الخاصية (بيرو وشيلي وكولومبيا).

ذا نيشن:

بيرني ساندرز يعطي الجمهوريين درساً في الاشتراكية الديمقراطية

أشار الكاتب جون نيكولز مراسل مجلة «ذا نيشن» الأمريكية في مقال له في المجلة، إلى أن مرشحي الحزب الجمهوري المنافسين من أجل الفوز بترشيح حزبهم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016، اهتموا ببيرني ساندرز وهو عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فيرمونت، صاحب الفكر الاشتراكي، والذي ينافس هو الآخر من أجل الوصول للانتخابات الرئاسية المقبلة، ولكن باسم الحزب الديمقراطي، ويقول الكاتب إن تطرق المرشحين الجمهوريين إلى ساندرز قد يكون له تأثير مهم على فرصه في الوصول إلى الانتخابات الرئاسية.



الخيار بين الاشتراكي الصادق على اليسار مثل بيرني ساندرز والمحافظين على اليمين».

ورداً على سؤال حول تصريحات جنرال خلال برنامج «يوم جديد» على شبكة «سي إن إن» «استغل ساندرز الفرصة لعرض وجهة النظر التي تم تجاهلها تماماً في مناضرات الجمهوريين وقال «لقد نبذنا كلمة الاشتراكية وتخوفنا منها، لكن أعتقد أنه إذا ما نظرتم إلى بعض قصص النجاح الحقيقية في كثير من البلدان، فإن هناك الكثير مما يمكن أن نتعلمه». وأشار إلى الإنجازات التي حققتها الديمقراطيات الاجتماعية الأوروبية، مثل فنلندا والدنمارك والسويد، وقال إن «هذه الدول أكثر تجانساً مما نحن عليه، وتمتلك الدروس التي يمكننا أن نتعلمها منها، فلماذا نحن على سبيل المثال الأمة الكبرى الوحيدة على وجه الأرض التي لا تضمن الرعاية الصحية لجميع الناس؟ لننسى الدول الإسكندنافية، إننا نعيش على مسافة مئة ميل عن كندا، التي تتمتع جميع شعوبها بالرعاية الصحية، لماذا نحن البلد الرئيسي الوحيد على وجه الأرض الذي لا يضمن الدخل للأسرة والإجازة المرضية؟ لذلك عندما تكون المرأة من الطبقة العاملة وتُرزق بمولود، فإنها مضطرة إلى ترك مولودها في البيت والعودة إلى العمل بعد أسبوع أو أسبوعين».

يقول الكاتب برغم أنه لم تتم الإشارة إلى ساندرز بالاسم بصورة عامة، ضمن مناظرة الجمهوريين، ليلة الأربعاء الماضي، لكن «ديمقراطيته الاشتراكية» كانت قد وصلت في كثير من الأحيان إلى جمهور الحاضرين، وقد ذكر المرشحون المشاركون في المناظرة أن السباق الديمقراطي للرئاسة قد تعرض للاهتزاز من جانب ساندرز المرشح الذي مازال يستخدم مصطلح «الديمقراطية الاشتراكية». وقد أشار بوبي جنرال حاكم ولاية لوزيانا ضمن المناظرة، إلى ما قام به ساندرز في السباق للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي، وعلق عليه بصورة جيدة، قائلاً: «إن لديهم اشتراكاً تفوق على هيلاري كلينتون، أيها الناس إن الاشتراكي حقق نجاحاً جيداً في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي». كما قام عضو مجلس الشيوخ في ولاية كارولينا الجنوبية ليندسي غراهام بضم ساندرز بطريقة غير مباشرة إلى قائمة الديمقراطيين الذين قد يصبح أحدهم رئيساً، عندما قال «إن الجمهوريين يجب أن يفوزوا في انتخابات 2016 من أجل ملء الشواغر في المحكمة العليا مع نشطاء اليمين من القضاء، ولا سيما أنه في حال فوز هيلاري كلينتون أو جو بايدن أو بيرني ساندرز بالرئاسة، فإنهم سيختارون الناس الذين سنختلف معهم في كل وقت».

وفي وقت لاحق في المناظرة، ذكر جنرال، الذي تمسك في الماضي بدعوة الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما لجعل الرعاية الصحية متاحة لمن يحتاجون إليها، أن «قضية الاشتراكية قضية أخلاقية»، ووصف ساندرز بأنه «اللاعب السياسي الذي لا مثيل له»، واعتبره «المرشح الصادق»، وذكر ذلك عندما قال: «في الواقع، يبدو أن لوزيانا تود أن تقول إن النائب عن فيرمونت أكثر إخلاصاً من الذين يعترفون شخصياً بأنهم محافظون، والآن لديكم



ستاندرد آند بورز: اقتصادات دول الخليج العربية قوية مالياً

والصكوك الخليجية انخفضت 85% خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في شهر أغسطس الماضي، وذلك عقب تخفيض المؤسسات والهيئات المرتبطة بالحكومة ميزانياتها، الأمر الذي دفع هذه المؤسسات إلى إلغاء بعض مشاريعها. وأشارت وكالة

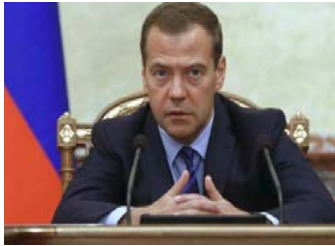


«ستاندرد آند بورز» إلى استمرار إنفاق حكومات دول المجلس، مضيفاً أنه في حال بقاء أسعار النفط عند مستوياتها الحالية المنخفضة لفترة أطول، فستزيد احتمالية قيام الحكومات بإلغاء أو تأجيل المزيد من المشاريع.

قالت وكالة «ستاندرد آند بورز» المتخصصة في التصنيف الائتماني، في تقرير لها حول أثر هبوط أسعار النفط العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن اقتصادات دول المجلس المصنفة من قبل الوكالة تتمتع

بوضع مالي قوي في الوقت الراهن، إلا أن الوكالة ألفت الضوء على بعض الصعوبات التي قد تواجهها البيئة التشغيلية في بعض دول المجلس، بعد أن تسبب تراجع أسعار النفط في تباطؤ إنفاق حكومات هذه الدول. وأضافت الوكالة أن إصدارات السندات

الحكومة الروسية: مستعدون لاحتمال هبوط النفط إلى 30 دولاراً



نقلت صحيفة «آر.سي.بي» الروسية اليومية أمس عن مصدرين حكوميين أن الحكومة الروسية بحثت سبل مواجهة أي

ظروف اقتصادية صعبة في حال هبوط سعر النفط إلى 30 دولاراً للبرميل. وذكرت الصحيفة أن الحكومة ناقشت هذا الاحتمال باجتماع رأسه رئيس الوزراء ديمتري ميدفيديف في وقت سابق من الشهر الجاري. وسعر النفط مهم لإعداد الموازنة الروسية، لأن مبيعات النفط والغاز تدر عادة نحو نصف الإيرادات فيها. وفي وقت سابق توقع وزير الاقتصاد الروسي أن يبلغ متوسط سعر النفط في العام الجاري 52 دولاراً و55 دولاراً عام 2016. ويوم الجمعة الماضي قال نائب وزير الطاقة الروسي إن إنتاج روسيا النفطي قد ينخفض إذا تراجع سعر النفط عن 40 دولاراً. وقد ارتفع سعر النفط أمس الاثنين نحو واحد في المئة مع تراجع أنشطة الحفر في الولايات المتحدة، إلى جانب تقديرات بأن استثمارات نفطية أمريكية مزمعة بقيمة 1.5 تريليون دولار لن تكون مجدية اقتصادياً عند سعر 50 دولاراً للبرميل النفط أو أقل.

روسيا اليوم: تراجع أسعار النفط العالمية يهدد قطاع النفط الصخري



ذكرت قناة «روسيا اليوم» أن أسعار النفط المتدنية تهدد مستقبل مشاريع النفط، ومن ضمنها مشاريع النفط الصخري الأمريكية، حيث تعمل الشركات على

تأجيل هذه المشاريع. ويرى محللون لدى شركة «وود ماكينزي» للاستشارات أن المشاريع الجديدة في قطاع النفط الأمريكي، باستثمارات تقدر بنحو 1.5 ترليون دولار، ستكون غير مجدية عند سعر 50 دولاراً أو أقل للبرميل النفط. وهبوط الأسعار أجبر العديد من الشركات على خفض التكاليف وإبطاء المشروعات الجديدة، ولاسيما في أمريكا الشمالية، حيث تتفاعل الشركات بسرعة مع الأسعار، وقد قلصت الشركات الأمريكية عدد الحفارات للأسبوع الثالث على التوالي الأسبوع الماضي، وسط توقعات باستمرار تدني الأسعار خلال الفترة المقبلة. وفي وقت سابق من الشهر الجاري خفض بنك «جولدمان ساكس» توقعاته للأسعار، ورجح تراجع أسعار الخام الأمريكي في 2016 إلى 45 دولاراً من 57 دولاراً في تقديرات سابقة، وخفض توقعاته لسعر خام «برنت» إلى 49.50 دولاراً بدلاً من 62 دولاراً. ولم يستبعد البنك مواصلة الأسعار الانخفاض على المدى المتوسط، لتقترب من مستوى 20 دولاراً للبرميل.

لا عودة أمريكا إلى الوطن.. وجهة نظر معارضة للانكفاء

أهم النقاط التي تتضمنها الدراسة هي: اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية كبرى في الانخراط في الشؤون العالمية منذ 65 عاماً، وانقضى ثلث هذه المدة تقريباً من دون أن تكون هناك قوة عظيمة ندية ومنافسة لها. إثر حربي العراق وأفغانستان والأزمة المالية الخانقة، تجدد الانقسام ضمن السياسيين والمحليلين الأمريكيين بين من يؤيد «الانخراط العميق» للولايات المتحدة في قضايا العالم وشؤونه، وبين من يرفض هذه السياسة ويدعو إلى الانكفاء إلى الداخل.

يرى دعاة الانكفاء أن معظم التدخلات الخارجية، لا تمتّ بصلّة لأمن الولايات المتحدة، بل تسهم في المخاطر التي تجعل أمريكا رهينة حروب ليست في مصلحتها القومية؛ وأن الانكفاء لن يسهم في إنقاذ الأرواح والمال فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى جعل الولايات المتحدة أكثر أمناً؛ وأن استراتيجية «الانخراط العميق» تستتبع تكاليف عالية ومتزايدة؛ تؤدي إلى تدني مستوى الفائدة منها، والانكفاء الواسع النطاق يمكن أن ينزع فتيل العداء العالمي للولايات المتحدة. في المقابل، يرى أنصار استراتيجية التدخل الخارجي، أن الالتزامات والمصالح المرتبطة بالنفوذ الخارجي تعد ركائز ضرورية لقيام نظام مؤسسي ومعيارى أكبر؛ يؤدي الحفاظ عليه إلى جعل الولايات المتحدة على المدى الطويل أكثر أمناً، وازدهاراً من الناحية الاقتصادية. إن الحفاظ على الالتزامات الأساسية لاستراتيجية التدخل الكبرى الحالية لواشنطن، هي نهج معقول تماماً؛ للحفاظ على المصالح الأمريكية القومية الضيقة في مجالات الأمن، والرخاء، والحرية الداخلية. إن الخيار الأساسي القاضي بالاحتفاظ بالاستراتيجية الكبرى الداعية إلى المشاركة والانخراط بعمق في شؤون العالم، هو بالضبط ما ترجح الدراسات في العلاقات الدولية أن تفعله قوة عقلانية نفعية ريادية في مركز الولايات المتحدة الأمريكية.



تساعد الوبال المستمر من التحليلات الداعية إلى ابتعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجيتها الكبرى الحالية المتمثلة في الانخراط العميق في الشؤون العالمية. وازدادت نبرة تلك الدعاوى حدة؛ جراء حرب العراق عام 2003، وبلغ الأمر مداه بعد الأزمة الاقتصادية وأزمة الميزانية عام 2008. فبعد 65 عاماً من اعتماد واشنطن على استراتيجية كبرى للتدخل، نتساءل: هل حان الوقت أخيراً لانتهاج سياسة «الانكفاء» إلى الداخل؟ وللدرد على هذا السؤال الذي أصبح يمثل جدلاً ملحاً، وقضية حرجة في الأوساط السياسية الأمريكية، يجيب معظم الباحثين بـ «نعم»؛ نظراً إلى ما يعتبرونه التكلفة الاقتصادية الباهظة في ظل أزمة ميزانية خانقة، ووجود قوات عسكرية

منهكة، وحلفاء عنيدين، وجمهور تلاشت رغبته في الانخراط بصورة عميقة في شؤون العالم.

تحاول هذه الدراسة تقييم قضية «الانكفاء» ذاتها؛ لتؤكد أن دعاة الانكفاء يبالغون بشدة في تكاليف الاستراتيجية الكبرى الحالية، ويقللون من فوائدها. وتعرض الدراسة أسباباً قوية تفسر لماذا يجسد الانكفاء مخاطر وتكاليف أكبر بكثير من الفوائد المجنية منه.

وتحاول الدراسة الإجابة عن سؤال محوري؛ هو: كيف سيعمل العالم من دون قوة ليبرالية تنخرط في شؤونه وتقوقه؟ يؤكد الباحثون أنه ليس بإمكان لجنة علمية في العلاقات الدولية أن تقدم إجابة محددة عن هذا السؤال، ولكن يمكن أن نقول: إن آراء خبراء السياسة الدولية تشير إلى أن الحفاظ على الالتزامات الأساسية لاستراتيجية التدخل الكبرى الحالية لواشنطن، نهج معقول تماماً للحفاظ على المصالح الأمريكية القومية الضيقة في مجالات الأمن، والرخاء، والحرية الداخلية. وتستنتج الدراسة في نهاية المطاف، أن الخيار الأساسي القاضي باستمرار الاستراتيجية الكبرى الداعية إلى المشاركة والانخراط بعمق، هو ما تُرجّح الدراسات والبحوث في العلاقات الدولية، أن تفعله قوة عقلانية نفعية ريادية في مركز الولايات المتحدة الأمريكية.